

كي بي ام جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٢٣٠، مبنى ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون: +٩٧٤ ٤٤٥٧٦٤٤٤
فاكس: +٩٧٤ ٤٤٣٦٧٤١١
الموقع الإلكتروني: kpmg.com/qa

تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في شركة زاد القابضة ش.م.ع.ق.

تقرير ضوابط الرقابة على التقارير المالية

وفقاً لنصوص نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة")، فقد كلفنا مجلس إدارة شركة زاد القابضة ش.م.ع.ق. ("الشركة") وشركاتها التابعة (ويُشار إليها مجتمعةً بـ "المجموعة") للقيام بعملية تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة على التقارير المالية للمجموعة ("تقرير ضوابط الرقابة على التقارير المالية") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ("بيان الرقابة على التقارير المالية").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة الشركة المسؤولية عن الإعداد والعرض العادل لبيان ضوابط الرقابة على التقارير المالية وفقاً لأهداف الضوابط الواردة في المعايير.

يتضمن بيان ضوابط الرقابة على التقارير المالية، الموقع من جانب مجلس الإدارة للمجموعة والذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي بتاريخ ٢٦ إبريل ٢٠٢٦ (الملحق ١) والذي من المقرر إدراجه في التقرير السنوي للمجموعة، ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة على التقارير المالية؛
- وصف عمليات وضوابط الرقابة على التقارير المالية لعمليات الإيرادات، والمخزون، والحسابات الدائنة، والحسابات المدينة، والخزينة، والموارد البشرية والرواتب، والمصرفيات، عقود الإيجار، والقروض، والأطراف ذات العلاقة، والاستثمارات في حقوق الملكية، والأستاذ العام وإعداد التقارير المالية؛
- تصميم وتنفيذ واختبار الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات وحالات الفشل في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعية لمنع حالات الفشل المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة، و
- تخطيط وأداء اختبارات الإدارة، وتحديد أوجه القصور في ضوابط الرقابة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة ذات الصلة بإعداد بيان ضوابط الرقابة على التقارير المالية استناداً إلى المعايير المقررة في الرقابة الداخلية - إطار العمل المتكامل (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريديواي ("لجنة المنظمات الراعية" أو "إطار عمل لجنة المنظمات الراعية").

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتنفيذ وحفظ واختبار ضوابط الرقابة ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. كما أنها تتضمن وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل اللجنة وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقييمات المعقولة في ظل الظروف، والحفاظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة على التقارير المالية للمجموعة.

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

مسؤوليات مجلس الإدارة (تابع)

إن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن منع واكتشاف حالات الاحتيال وتحديد وضمان امتثال المجموعة للقوانين واللوائح المعمول بها المطبقة على أنشطتها. كما على المجلس التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد بيان ضوابط الرقابة على التقارير المالية للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وإن أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

مسؤولياتنا

تشتمل مسؤوليتنا على مراجعة بيان ضوابط الرقابة على التقارير المالية الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه في صيغة نتيجة تأكيد مستقل معقول استناداً إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ ("المعدل")، مهام التأكيد بخلاف تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكد، والذي يتطلب قيامنا بالتخطيط للإجراءات وأدائها للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان بيان ضوابط الرقابة على التقارير المالية معروض بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية، وفقاً لأهداف الرقابة الواردة فيه.

نحن نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة ١ الذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (التي تتضمن معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة للمجموعة على التقارير المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

وقد تضمنت مهمتنا أيضاً تقييم مدى ملاءمة ضوابط الرقابة على التقارير المالية للمجموعة ومدى ملاءمة معايير الرقابة التي وضعتها المجموعة عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمة. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم العرض العام لبيان الرقابة، وما إذا كانت الضوابط المطبقة على التقارير المالية قد صممت ونفذت بشكل مناسب خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ استناداً إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية. التأكيد المعقول أقل من التأكيد المطلق.

وتشمل الإجراءات المنفذة على بيان ضوابط الرقابة على التقارير المالية، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- الاستفسار من إدارة المجموعة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة؛
- فحص المجالات داخل النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية للمجموعة.
- تقييم مدى كفاية ما يلي:
 - مستندات ضوابط الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
 - توثيق مستندات الرقابة على بيئة ضوابط الرقابة، وتقييم المخاطر، والرصد، والمعلومات والاتصالات والمخاطر والضوابط ذات الصلة كما هي ملخصة في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
 - المخاطر الناشئة عن تكنولوجيا المعلومات والضوابط كما تم تلخيصها في مصفوفة المخاطر والمراقبة؛
 - ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

مسؤولياتنا (تابع)

- فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها.
 - فحص خطوات سير الإجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معاينة مستقلة لخطوات سير الإجراءات، على أساس العينة، عند الضرورة؛
 - تقييم أهمية أي نقطة ضعف حددتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛
 - تقييم أهمية أي فجوات إضافية تُكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛
 - فحص خطط الإدارة لاختبار فاعلية التشغيل لتقييم معقولية الاختبارات الخاصة بطبيعتها ومدائها وتوقيتها، وما إذا تم اسناد مسؤوليات الاختبار بالصورة الصحيحة؛
 - فحص مستندات الاختبار الذي قامت به الإدارة للتحقق من ان اختبارات ضوابط الرقابة الرئيسية قد تمت وفقاً لخطة الإدارة؛ و
 - إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي أجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.
- لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من بيان ضوابط الرقابة على التقارير المالية أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج بيان ضوابط الرقابة على التقارير المالية منها.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للشركة ولكنها لا تحتوي على بيان ضوابط الرقابة على التقارير المالية وتقرير تأكيدنا المعقول عليه والذي من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. استنتجنا على بيان ضوابط الرقابة على التقارير المالية لا يشمل تلك المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بمهمتنا حول تقرير ضوابط الرقابة على التقارير المالية فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، دراسة ما إذا كانت المعلومات الأخرى تختلف اختلافاً جوهرياً عن البيان أو عن المعرفة التي حصلنا عليها في المهمة، أو بخلاف ذلك يبدو عليها أنه قد تم تحريفها تحريفاً جوهرياً.

لو توصلنا، استناداً إلى العمل الذي قمنا بأدائه، إلى أن هناك تحريفاً جوهرياً عليها، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذا الأمر للمسؤولين عن الحوكمة. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الخصوص.

خصائص بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والقيود عليه

تخضع المعلومات غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو التجاوز غير السليم للضوابط من جانب الإدارة، قد تحدث أخطاء جوهرياً بسبب الخطأ أو الغش ولا يتم اكتشافها. لذا، قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيداً مطلقاً بأنه سيتم استيفاء أهداف الرقابة. كما أن توقعات أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترة المستقبلية تخضع لخطر أن تصبح الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية إذا حدث تغيير في الظروف أو تراجع في درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات. علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتشغيلها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ التي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط على التقارير المالية قبل تاريخ وضع تلك الضوابط قيد التشغيل.

تم إعداد بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

إن المعايير المتبعة في هذه المهمة هي أهداف ضوابط الرقابة المستندة إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية التي تم في على أساسها قياس أو تقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط.

النتائج

لقد تم تشكيل استنتاجنا على أساس المسائل المحددة في هذا التقرير ورهناً بها.

نعتمد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

في رأينا، واستناداً إلى نتائج إجراءات التأكيد المعقولة لدينا، فإن بيان ضوابط الرقابة على التقارير المالية من مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، قد تم تصميمه وتنفيذه وتشغيله بشكل صحيح، وتشغيله بفعالية، من جميع النواحي الجوهرية وهو معروض بشكل عادل، وفقاً لإطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

القيود على استخدام التقرير

تم إعداد تقريرنا لمساهمي الشركة والهيئة العامة للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لاستيفاء متطلبات قانون ضوابط الرقابة الداخلية على الشركات من هيئة قطر للأسواق المالية والتفرغ من المسؤوليات المسندة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في النظام. بالتالي يجب أن لا يعتبر تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف مساهمي الشركة مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، فإنه يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المعقول المستقل، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كلياً (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئياً، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.



جوبال بالاسويرامانيام

كي بي إم جي

سجل مراقبي الحسابات القطري رقم ٢٥١

بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق

خارجي، رخصة رقم ١٢٠١٥٣



٢٦ إبريل ٢٠٢٦

الدوحة

دولة قطر

الملحق رقم ١: بيان مجلس الإدارة حول تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية.